كلمة ونص

الماء أولاً لعودة المهجّرين

محمود الصالح

استطاعت وزارة الموارد المائية، وبإمكانيات بسيطة جداً ومن خلال كوادرها العاملة في مجال المؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي، إصلاح الكثير من شبكات الري في مشاريع مسكنة، وإعادة مياه الري ابتداء من نهر الفرات حتى وصلت إلى أراضي منطقة سفيرة جنوب شرق حلب ما أعاد الحياة إلى تلك الأراضي التي تجود بجميع أنواع المزروعات وبشكل خاص الخضر التي حرم منها أبناء حلب لعدة سنوات ما ساهم بتوافر جميع أنواع الخضر في أسواق حلب وبأسعار رخيصة جداً تتناسب مع دخل اقل الشرائح الاجتماعية.

ما يؤكد ضرورة الإسراع في رصد الاعتمادات من الحكومة والتي تقدر بحدود ملياري ليرة سورية لإعادة تأهيل مشروع تادف في ريف حلب الشرقي الذي يتمكن الفلاحون من خلاله من إنتاج عشرة أطنان من القمح في الهكتار وهذا لم يتحقق في سورية إلا في ذلك المكان، نتيجة الخبرة القديمة لهؤلاء الفلاحين في الزراعة وكذلك لجودة الأراضي في تلك المنطقة التي تسمى « وادي الذهب» حيث يعتبر مشروع الري بالتنقيط في تلك المنطقة والتي تبلغ مساحته ٧٥٠٠ هكتار من أنجح مشاريع الري الحكومي.

في زيارة لـ«الوطن» كان هناك إجماع من الفلاحين والجهات المعنية، أن السبيل الصحيح والسريع لعودة الآلاف من أبناء المناطق المحررة في منطقة وادي الذهب، إعادة تأهيل مشروع الري هناك، وهذا مرهون في الإسراع في رصد الاعتماد اللازم لهذه المشروع، وعلمنا أن كوادر وزارة الموارد المائية العاملة في مديرية تشغيل وصيانة مشاريع الري في حلب مستعدة لانجاز إعادة التأهيل فور توافر الاعتمادات لذلك.

هذا المطلب نضعه برسم الحكومة للإسراع في البدء في تأهيل هذا المشروع الإستراتيجي الذي يضمن إعادة أكثر من ١٠٠ ألف نسمة إلى قراهم في تلك المنطقة ويوفر مليارات الليرات من إنتاج القمح والقطن والشوندر السكري وجميع أنواع الخضراوات.

لأول مرة أربع لجان ترشيح قضائية في مناطق طرطوس

طرطوس- الوطن

ضمن إطار توفير الجهد والزمن والكلفة على الراغبين في الترشح لانتخابات الإدارة المحلية في محافظة طرطوس ولتسهيل الأمور أمام أصحاب الكفاءات للترشح في أماكن سكناهم، أصدرت اللجنة القضائية العليا للانتخابات قراراً بناء على اقتراح المحامي العام والمحافظ شكلت بموجبه أربع لجان ترشيح قضائية بدلاً من لجنة واحدة على مستوى المحافظة كما كان في السابق.

وذكر محامي عام طرطوس القاضي محمد سليمان لـ«الوطن» أن اللجنة الأولى سيكون مقرها ضمن القصر العدلي في طرطوس وسوف تستقبل طلبات الترشيح من أبناء مدينة طرطوس ومنطقتها ومنطقة الشيخ بدر، والثانية ستكون في مقر عدلية صافيتا وسوف تستقبل طلبات الترشيح من أبناء منطقة صافيتا، والثالثة في عدلية الدريكيش وتستقبل طلبات أبناء منطقة الدريكيش، أما اللجنة الرابعة فسيكون مقرها في عدلية مدينة بانياس وسوف تستقبل طلبات الراغبين في الترشح من أبناء منطقتي بانياس والقدموس.

وأضاف سليمان: إن جميع طلبات الترشح ستتم دراستها من هذه اللجان كل حسب المنطقة المكلفة بها، وعلى ضوء الدراسة تصدر قراراتها بالقبول أو الرفض، وهذه القرارات يتم رفعها إلى اللجنة القضائية الفرعية للانتخابات برئاسة القاضي عدنان وقاف وعضوية القاضي عبد الكريم حامد عبد الكريم والقاضي سميح علي سلامة، والتي سيكون مقرها في مبنى محافظة طرطوس، وكل من رفض طلب ترشحه من لجنة الترشيح بإمكانه الاعتراض أمام اللجنة القضائية الفرعية للانتخابات وبعد الدراسة تبت بالاعتراض سلباً أو إيجابا ويكون قرارها نهائياً.

وأوضح المحامي العام أنه وبتوجيه من وزير العدل تم اللقاء باللجنة القضائية الفرعية للانتخابات وبلجان الترشح القضائية الأربع وبعد مناقشة كل ما يتعلق بعملية الترشح والانتخاب جرى التأكيد على التقيد بقانون الانتخابات وتعليمات اللجنة القضائية المركزية للانتخابات وعدم السماح بحصول أي مخالفة مع ضرورة تقديم كل التسهيلات للمواطنين الراغبين في الترشح ومن ثم للناخبين أثناء إجراء العملية الانتخابية في السادس عشر من أيلول القادم، متمنياً على أصحاب الكفاءات والخبرات الترشح لهذه الانتخابات التي تأتي في وقت أحوج ما نكون فيه للعمل الجاد والمخلص لتجاوز آثار الحرب وإعمار ما دمره الإرهاب على مدى سبع سنوات ماضية والانطلاق بقطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

محامون لجؤوا لبيع الدخان والعمل في المزارع لعدم وجود مورد لهم

نقيب محامي درعا لـ«الوطن»: شطبنا ٢٥٠ محامياً من أصل ٧٠٠ ما سبب نقصاً كبيراً

محمد منار حميجو

أعلن نقيب محامي فرع درعا فهد العدوي عن شطب وإغفال قيد أكثر من ٢٥٠ محامياً من أصل ٧٠٠ خلال فترة الأزمة، معتبراً أن الرقم كبير وسبب نزفاً ونقصاً كبيراً في المحافظة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح العدوي أن هناك أسباباً عدة لشطب المحامين فمنهم من كان متورطاً في الأحداث ومنهم لم يدفعوا الرسوم كما أن هناك محامين لم يتواصلوا مع النقابة، معتبراً أن هناك فرقاً بين الذين تورطوا في الأحداث والمحامين الذين لم يدفعوا الرسوم أو أنهم لم يتواصلوا مع النقابة.

وكشف العدوي أن الفرع استقبل في الأزمة نحو ١٠٠ متدرب ليرتفع عدد المحامين في المحافظة إلى ٤٦٩ نهاية العام الماضي، مؤكداً أن هذا العدد عوض النقص الكبير الحاصل.

وأشار العدوي إلى أن المحامين يعانون من ظروف صعبة نتيجة قلة العمل لديهم ما دفع العديد منهم إلى امتهان أعمال أخرى مثل العمل في المزارع والدكاكين وبيع الدخان وغيرها من الأعمال التي تعد خارج مهنة المحاماة باعتبار أنه لم يعد لهم وارد في هذه المهنة.

وأضاف العدوي: المحامون الذين يعملون حالياً يتركز معظم عملهم في المحاكم الشرعية المتعلقة بالزواج والطلاق وغيرها إضافة إلى بعض الأعمال المتعلقة بالعقارات مثل السيارات، معرباً عن تفاؤله أن يتحسن وضع المحامين خلال الفترة القادمة.

وأكد العدوي أن هناك محامين غادروا إلى محافظات أخرى إلا أنهم على قيود النقابة لتواصلهم معها.

ولفت العدوي إلى أن هناك الكثير من المحامين تضرروا نتيجة الأزمة، مشيراً إلى أنه سيتم العمل على إعادة المحاكم إلى مقراتها الأساسية من دون أن يحدد جدولاً زمنياً لذلك، ضارباً مثلاً محاكم الحراك وخربة غزالة وبصرى.

وأضاف العدوي: لم يتم إغلاق محاكم في الأزمة بل الدولة نقلت محكمة من منطقة ساخنة إلى آمنة لأن توجه الحكومة أنه لا يوجد تعطيل للمحاكم فتم نقل عمل محاكم إلى مناطق أخرى مثل الحراك الذي تم نقل محكمتها إلى إزرع.

وأشار العدوي إلى أنه من حق المواطن أن يقيم دعوى على آخرين فيما يتعلق بالحقوق الشخصية باعتبار أنه لا يجب أن يضيع حقه والدولة كفيلة بالحفاظ عليه، مؤكداً أنه يمكن للنقابة أن تتبنى مثل هذه الملفات سواء في تعيين المحامي للأشخاص الذين ليس لديهم قدرة على توكيل المحامي وهو ما يسمى محامي المعونة وكذلك الأمر في المشاورات.

وأعرب العدوي عن تفاؤله في المرحلة القادمة لاسيما في دخول مؤسسات الدولة إلى المناطق التي عادت إلى سيطرة الدولة إضافة إلى عودة الأهالي الذين تهجروا إلى مناطق أخرى.

وأعادت وزارة العدل أخيراً العمل في محكمة الصلح في مدينة داعل في خطوة نحو إعادة فتح المحاكم الأخرى التي تم نقل مقراتها إلى أمكان أخرى.

> العمل على إعادة المحاكم إلى مقراتها الأساسية

«المياه» تزيل التعديات على خط نهر البارد

حماة- محمد أحمد خبازي

بيَّن رئيس بلدية عبر بيت سيف في منطقة الغاب مؤيد بكور أن خط جر مياه الشرب الممتد بين مشروع محطة ضخ النهر البارد باتجاه قرية العبر في منطقة الغاب بطول ٦ كم يتعرض لاعتداءات كثيرة من بعض المواطنين، ما يؤدي إلى حرمان عدة قرى من مياه الشرب، فالخط يبدأ من نهر البارد مروراً بطاحونة الحلاوة وقرى الشجر والخنساء والخندق والحرة وعبر بيت سيف ما يتسبب بحرمان نحو ١٦ ألف نسمة من مياه الشرب إضافة إلى التكاليف المالية الباهظة لصيانة الخط.

وكشف بكور لـ«الوطن» أن الاعتداء على خط المياه ازداد في الآونة الأخيرة نتيجة مدّ المواطنين قساطل مختلفة الأحجام للتزود بالمياه بشكل غير مشروع.

موضحاً أن المياه كانت تغذي تلك القرى وفق نظام الدور كل ٣ أيام مرة إلا أن هذه الحالة تغيرت كثيراً مقترحاً –كحل لهذه المشكلة التي تعانيهاالمنطقة منذ سنوات– تنفيذ خط بديل من قرية المسيل باتجاه بلدة عبر بيت سيف وبطول ٣ كم حيث تتم تغذية خزان القرية.

المدير العام لمؤسسة مياه الشرب مطيع العبشي أكد أن خط المياه يتعرض بين الحين والآخر لاعتداءات من مجهولين، وأن المؤسسة وكوادرها الفنية العاملة في منطقة الغاب أجرت كشفاً حسياً ومسحاً للخط الناقل الرئيسي لمياه الشرب وأزالت كل التعديات عليه ونظمت العديد من الضبوط بحق المخالفين.

ودعا المواطنين للتعاون البناء والهادف في الإبلاغ عن الاعتداءات مبيناً بأن المؤسسة لن تسمح بتلك التجاوزات وستعمل بكل ما أوتيت من جهد على الحد من هذه الظاهرة.

مختطفو اشتبرق إلى الحرية

المحررون يتحدثون لـ«الوطن» عن تفاصيل عملية الأسر

اللاذقية- عبير سمير محمود

ذوو مختطفي اشتبرق، باتوا اليوم ذوي المحررين بعد أن وصلت إلى اللاذقية، الدفعة الأخيرة من أبنائهم وعددهم ٣٣ محرراً، ممن كانوا أسرى لدى المجموعات الإرهابية في إدلب طوال السنوات الثلاث الماضية. بعضهم في صحة جيدة، على حين إن عدداً منهم يعاني أمراضاً مفصلية وأخرى مزمنة بسبب عدم معالجتهم أو تقديم الدواء لهم خلال فترة اختطافهم في سجون العصابات المسلحة، بحسب ما ذكر عدد من المحررين لـ«الوطن».

ويحكي المختطف المحرر علي خضرو لـ«الوطن»، تفاصيل عملية أسره، مبيناً أنه ومن معه عاشوا سنوات من العذاب متنقلين بين سجون الإرهابيين ما بين غانة وحارم.

يقول خضرو، إنه وفي يوم ٢٤ نيسان من عام ٢٠١٥، هاجم الإرهابيون قرية اشتبرق وارتكبوا فيها مجزرة دامية، ليصاب برصاص في خاصرته ويتم اعتقاله وزوجته وعدد من أهالي القرية أغلبهم أصيب بسبب الهجوم الغادر للمسلحين.

وتابع المختطف المحرر بالقول: إن عدداً من العناصر الخاطفين تهامسوا فيما بينهم بأن يقتلوه حتى لا يتكبدوا عناء حمله إلى المعتقل لكونه مصاباً وجرحه ينزف، إلا أن أحدهم رفض التخلص منه مطالباً المسلحين بتسليمه إلى «الأمير» شخصياً ليتم التفاوض عليه.

وبالفعل ، يتابع خضرو، «تراجعوا عن فكرة قتلي فاقتادوني زحفاً على الأشواك على طريق وعرة حتى وصلوا بي إلى معتقل خاص بحركة تسمى «أنصار الدين»، وهناك تعرضت لأبشع أنواع التعذيب وأضربت عن الطعام، بعد توجيه اتهامات لي بأني خلال عملي في معمل السكر أقوم بتصنيع عبوات ناسفة وبراميل متفجرة أقتل بها مسلحين من حركتهم في ريف إدلب، ما جعلهم يتفننون في تعذيبي بشكل يومي طوال عام و٤ أشهر من السجن في معتقلهم، حتى جاء أمر داخلي فيما بينهم يقضي بقتلنا ونقل النساء إلى سجن جبهة النصرة في حارم، وهنا أوصيت زوجتي بأن تحافظ على الأولاد وتعتني بهم وقرأت الشهادتين مودعاً ومن معي من رجال، النساء والأخوات في المعتقل وكل منا يوصي بأولاده.

وأضاف خضرو: المسلحون جهزوا مراسم الإعدام، فكبلوا أيدينا بعد أن قصوا شعر كل منا حتى درجة الصفر، وقلموا أظافرنا وعصبوا أعيننا ونقلونا بسيارة «شاحنة برّاد» إلى مكان مجهول حتى يتم تصفيتنا، وفي اللحظة الأخيرة جاء أمر من قيادتهم بالمبادلة مع جبهة النصرة، فأوصونا بـ«التوبة إلى الله» وهم أعداء الله، ونقلونا إلى حارم حيث بقية أهلنا المختطفين لنبقى هناك سنة و٩ أشهر تعرضنا خلالها إلى الضرب والتعذيب حتى تحريرنا من أبطال الجيش العربي السوري وقائدنا المفدى بشار الأسد.

وقد تحدثت إحدى المحررات عن صعوبة السنوات الثلاث التي قضتها بعيداً عن أولادها، مبينة أنها خلال الفترة الأولى تعرضت للتعذيب والضرب بجميع الوسائل، إلا أنها كانت مؤمنة بأن لحظة الفرح بالحرية ولقاء أهلها ستأتي مهما طال الزمن قائلة «اليوم ولدنا من جديد».

من جانبه يقول المختطف المحرر مصطفى حمود: إنه تعرض خلال فترة أسره عند الإرهابيين إلى أبشع أنواع التنكيل، مبيناً أنه «لم تبقَ وسيلة للضرب إلا وخضعت لها في عدة سجون لـ«دعاة الدين»، وأضاف إنه مواطن مدني وسينتسب إلى صفوف الجيش السوري ليعود إلى إدلب ويحرر باقي المخطوفين وعددهم نحو ١١ جندياً لا يزالون في معتقل النصرة، بحسب ما ذكر، مشدداً على أنه سيقاتل الإرهابيين حتى تحرير كامل الأرض السورية من رجسهم.

لتطوى بذلك صفحة من القهر والعذاب أخذت من عمر الحرب على سورية سنوات لتكتب اليوم بداية عمر جديد بفضل سواعد أبطال الجيش السوري الذي يحقق الانتصارات في الميادين كافة ويعيد الأمان والاستقرار لكل المناطق والمدن التي دنسها الإرهابيون يوماً ما.

انخفاض في عمليات تهريب الحليب إلى الخارج

حمص- نبال إبراهيم

كشف مدير عام شركة ألبان حمص محمد الحماد لـ«الوطن» أن قيمة مبيعات الشركة المنفذة منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية شهر حزيران تجاوزت ٢,٥ مليار ليرة سورية، بنسبة تنفيذ ٨٩ بالمئة من القيمة المخططة للمبيعات خلال النصف الأول من العام الجاري والبالغة ٢,٨ مليار، لافتاً إلى أن قيمة الأرباح تجاوزت ٣٤٣ مليون ليرة سورية وأن قيمة الإنتاج من مختلف المنتجات (ألبان وأجبان وسمنة وعيران وغيرها) بلغت ٢,٥ مليار.

وأشار الحماد إلى أن الشركة قامت مؤخراً بإبرام عدد إضافي من عقود توريد الحليب الخام نتيجة لتحسن الواقع الأمني في أرياف حمص المختلفة وعودة مربي الأبقار إلى مزارعهم والحد من عمليات تهريب الحليب خارج القطر، مبيناً أن الشركة استلمت كمية ٦,٥٨٢ أطنان من الحليب الخام من أصل كمية ٥,٣١٥ أطنان كانت مخططة للاستلام خلال النصف الأول من العام الحالي وقد بلغت نسبة تنفيذ شراء الحليب الخام خلال هذه الفترة ١٢٣ بالمئة.

وبين حماد أنه بهدف تطوير الشركة والنهوض بها أكثر خلال خطتي كل من عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ عملت على إعداد عدة مشاريع والتعاقد على عدة عقود بقيمة تتجاوز ٨٠٥ ملايين ليرة سورية لإجراء الصيانة والإصلاح وترميم البنى التحتية لها واستبدال لخطوط الإنتاج فيها وإنشاء خطي إنتاج حديثين لإنتاج الحليب المعقم والجبنة المطبوخة (المثلثات) وذلك خلال مدة عقدية لا تتعدى الـ٨ أشهر، موضحاً أن الشركة بدأت حالياً بإقامة ثلاثة خطوط إنتاجية جديدة (خط حليب معقم pt – خط بين معلب ولبنة معلبة– خط جبن مثلثات) وتقوم بتوريد هذه الخطوط وهي في طور التركيب بقيمة مالية إجمالية ٦٧٠ مليون ليرة سورية وستكون بالخدمة خلال مدة أقصاها ٨ أشهر، وذلك تزامناً مع إعادة تأهيل البنية التحتية للشركة وإجراء الصيانات الفنية اللازمة لتتلاءم مع مشاريع التطوير بقيمة مليار و١٣٥ مليون ليرة سورية.

و أضاف: إن الشركة تعمل وتسعى بشكل دائم لخفض تكاليف الإنتاج قدر الإمكان في إطار المنافسة بالسوق وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للطاقة (مازوت وكهرباء) والعمل على زيادة الإنتاج بهدف تخفيض التكاليف الثابتة والحفاظ بشكل مستمر على الجاهزية الفنية للآلات والتقليل من نسب الهدر المسموح بها إلى أقل حد ممكن وتأمين مخزون مناسب في المستودعات والعمل على إيجاد أسواق جديدة وخاصة في مختلف المناطق التي يعود إليها الأمن والاستقرار والقيام بجولات ميدانية تسويقية من قبل لجنة مشكلة لهذه الغاية والمتابعة الدائمة لأسعار الأسواق للمواد المماثلة لمنتجات الشركة بهدف الوقوف على أنسب الأسعار للمنافسة.